



الجمهورية اللبنانية  
مجلس النواب  
المديرية العامة للدراسات والمعلومات  
مصلحة الأبحاث والدراسات

تقنين الكهرباء والمولدات الخاصة

أولاً: الملخص

كثيرة هي المقالات والتحقيقات التي سعت الى مناقشة قضية الكهرباء والتي تعاني ازمانت مزمنة لم تنجح كل المساعي في معالجتها، وفي إيجاد الحلول الجذرية لها، بالرغم من مليارات الدولارات التي انفقت في هذا الإتجاه، لتبقى الدولة تنفق والمواطن ينفق في سبيل تأمين التيار الكهربائي ٢٤ على ٢٤ ساعة. وبحسب مسؤولين فنيين في مؤسسة كهرباء لبنان، إن امكانية الحديث عن تحسين وضع الكهرباء لم يعد ممكناً اليوم، لأن ازمة هذا القطاع أصبحت مركبة ومعقدة، وبالتالي أصبحت المولدات الكهربائية الخاصة داخل الأحياء والمدن هي الحل المؤقت لازمة طويلة الأمد.

ثانياً: الخلفية

ان عدم تمكن الدولة من تأمين التيار الكهربائي للمواطنين، أتاح الفرصة أمام أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة أن يجعلوا من انفسهم قطاعاً رديفاً لقطاع الكهرباء الرسمي، وأن يصبحوا امراً واقعاً يساهم في سد عجز الدولة الإداري، مستغلين صمت الدولة التي تعاني هي ايضاً من ازمانت إقتصادية وسياسية وأمنية، مما أتاح لهم أن يذهبوا لكسر حاجز أسعار الإشتراكات صعوداً، حتى بلغت ارقاماً قياسية لا يستطيع المواطن تحملها، مع الأخذ بالإعتبار أن هذا القطاع يعتبر غير شرعي بحسب القوانين اللبنانية، لأن حصرية بيع الطاقة محصورة فقط بالدولة اللبنانية.

## ثالثاً: الوقائع

### ١- واقع مؤسسة كهرباء لبنان

مؤسسة كهرباء لبنان هي مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، انشئت بموجب المرسوم ١٦٨٧٨ بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٤ لتتولى أمور إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية على كافة الأراضي اللبنانية.

#### أ - معامل الإنتاج

يوجد في لبنان معامل عدة لإنتاج الطاقة الكهربائية المطلوبة، وتبلغ قدرتها المجهزة ٢٠٣٨ ميغاواط وتقسم الى نوعين:

- المعامل الحرارية وهي التي تستخدم المحروقات، مثل الفيول أويل، والديزل أويل، أو الغاز أويل لتوليد الطاقة الكهربائية، ويوجد في لبنان ٧ معامل حرارية لإنتاج الطاقة، هي معمل الذوق ويضم اربع مجموعات قدرتها المجهزة مجتمعة ٦٠٧ ميغاواط، والجية الذي يضم ٥ مجموعات بطاقة مجهزة تبلغ ٣٤٦ ميغاواط، وصور الذي يضم مجموعتين بطاقة مجهزة إجمالية تبلغ ٧٠ ميغاواط، وبعلبك الذي يضم مجموعتين بطاقة مجهزة إجمالية تبلغ ٧٠ ميغاواط، والزهراني ويضم ٣ مجموعات بطاقة مجهزة إجمالية تبلغ ٤٣٥ ميغاواط، ودير عمار الذي يضم ٣ مجموعات بطاقة مجهزة ٤٣٥ ميغاواط، والحريشة الذي يضم مجموعة واحدة بطاقة مجهزة ٧٥ ميغاواط.
- المعامل المائية التي تستخدم المياه بهدف توليد الطاقة الكهربائية، وتصل قدرتها المجهزة الإجمالية الى نحو ٢٢٠ ميغاواط، وهي معامل الليطاني، وهي عبارة عن ثلاثة معامل تابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومعامل شركة نهر البارد، وهي عبارة عن معملين صغيرين.

#### ب - وسائل النقل

تستخدم مؤسسة كهرباء لبنان وسيلتين لنقل الطاقة المنتجة من معامل الانتاج، وهي الخطوط الهوائية والكابلات المطمورة.

وتقسم الخطوط الهوائية حسب التوتر الذي تنقله الى ثلاثة انواع، مجموع طولها ١٣٣٦ كيلومتراً، وهي خطوط نقل التوتر العالي ٢٢٠ كيلو فولط، بطول ٢٩٠ كيلومتراً،

وخطوط نقل التوتر العالي ١٥٠ كيلوفولط، بطول ٢٩٢ كيلومتراً، وخطوط نقل التوتر العالي ٦٦ كيلوفولط بطول ٧٥٤ كيلومتراً.

واما الكابلات المطمورة فتقسم ايضاً حسب التوتر الذي تنقله الى ثلاثة انواع، هي كابلات نقل التوتر العالي ٢٢٠ كيلو فولط بطول ٦٠ كيلومتراً، وكابلات نقل التوتر العالي ١٥٠ كيلوفولت بطول ٣٩ كيلومتراً، وكابلات نقل التوتر العالي ٦٦ كيلو فولط بطول ١٨٠ كيلومتراً.

## ٢ - مشكلة تقنين الكهرباء المزمنة

قبل عام ١٩٧٥ كانت التغذية بالتيار الكهربائي في لبنان ٢٤/٢٤ وكان لبنان يبيع الكهرباء لسوريا، فيما يأخذ لبنان اليوم الكهرباء منها حتى الأونة الأخيرة. وفي العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ كانت الكهرباء مؤمنة ١٨ ساعة يومياً رغم خروج لبنان لتوه من الحرب الأهلية وقتذاك. ورغم زيادة الإنفاق العام على الكهرباء منذ عام ٢٠٠٦، لم يتحسن وضع الكهرباء بل تدهور، وتراجعت معدلات التغذية في المناطق اللبنانية ليصل التقنين الى اكثر من ١٢ الى ١٤ ساعة يومياً في بعض المناطق، مع تزايد التقنين لاكثر من ٣ ساعات حتى في بيروت. أما أسباب مشكلة التقنين وتفاقمها فهي متشعبة واهمها: العجز المالي في مؤسسة كهرباء لبنان، والنقص الكبير في المحطات وخطوط النقل والتوزيع، والأعطال المستمرة في معامل الإنتاج، والتعديت على الشبكات وسرقة التيار وتراجع الجباية، والأضرار التي أصابت الشبكة نتيجة احداث عسكرية وأمنية، وزيادة الطلب على الإستهلاك دون توفر خطط لتوفير المزيد من الكهرباء، والنقص الكبير في الجهاز البشري العامل في المؤسسة، ومشكلة المياومين. فلبنان بحاجة الى ثلاثة آلاف ميغاوط، والطلب على الكهرباء يبلغ في وقت الذروة ٢٥٠٠ ميغاوط وقدرة معامل الإنتاج الحالية لا تتناسب مع زيادة الطلب بسبب التوسع العمراني والنمو السكاني في المناطق اللبنانية كافة. فمثلاً معمل دير عمار الذي يفترض أن ينتج ٤٦٠ ميغاوط يعاني اعطالاً شبه دائمة تسبب هدر لأكثر من ٣٠% من إنتاجه، ومعمل الحريشة ينتج ٧٥ ميغاوط، لكنه يعمل بقدرة ٢٥ ميغاوط، ومعمل الذوق الذي ينتج ٦٠٧ ميغاوط يعمل بقدرة حوالي ٢١٠ ميغاوط، ومعمل الجية ينتج ٣٤٦ ميغاوط يعمل بقدرة ١٠٤ ميغاوط، ومعمل الزهراني الذي ينتج ٤٣٥ ميغاوط يعمل بقدرة ٤٠٠ ميغاوط، والمجموعات المائية تنتج بقدرة ٢٢٠ ميغاوط، في الليطاني ونهر البارد ونهر الصفا. وبالتالي جميع ما تنتجه هذه المعامل لا يتجاوز ١٥٠٠ ميغاوط، وعليه فإن

النقص هو بحوالي ١٠٠٠ ميغاواط لا تستطيع شركة كهرباء لبنان تأمينه في القريب العاجل فبرزت الحاجة الى سد النقص الحاصل على هذا الصعيد .

### رابعاً: التحليل

امام هذا الواقع كانت المولدات الكهربائية الخاصة داخل الأحياء والمدن هي الحل. فمنذ العام ١٩٩١ بدأت تلك المولدات تعمل لسد النقص الحاصل في تأمين التيار الكهربائي، فبدأ أصحاب المصالح بشراء مولدات كهربائية صغيرة ومتوسطة الحجم لتأمين استمرار عمل مؤسساتهم وشركاتهم سواء التجارية أو الصناعية، وكلما ازدادت مشكلة التقنين (أي ارتفاع ساعات قطع التيار الكهربائي) ازدادت الحاجة اكثر على طلب تلك المولدات، الى ان تفاقمت الازمة كثيراً، وأخذت ازمة الكهرباء تزداد عام بعد عام حتى وصلت في عام ٢٠٠٥ الى مشكلة حقيقة زادت فيها ساعات التقنين الى اكثر من ٨ ساعات يومياً فلم تعد المشكلة مقتصرة على اصحاب المؤسسات التجارية والصناعية، بل أصبحت المشكلة عامة تخص جميع المواطنين فالمنازل اصبحت بحاجة كذلك الى تأمين النقص المتزايد في ساعات التقنين، وبدأت المولدات الخاصة بالظهور في الأحياء والمدن من قبل بعض التجار وأصحاب المصالح وحتى من قبل موظفين رسميين كان من المفترض ان يعملوا على حل مشكلة التقنين. ودخلت البلديات كذلك الأمر على خط هذه الأزمة، وبدأ الجميع بشراء مولدات كبيرة الحجم وأستغلوا مرافق مؤسسة كهرباء لبنان من اعمدة ومنشآت، وبدأت البلديات بإعطاء تراخيص خاصة لاصحاب تلك المولدات بإستغلال عقارات تخص الدولة لإقامة تلك المشاريع من أجل تأمين التيار الكهربائي ٢٤/٢٤ ساعة للجميع مقابل بدل شهري يحدده أصحاب تلك المولدات، وهذا السعر مرتبط ارتباط وثيق بزيادة ساعات التقنين من قبل مؤسسة كهرباء لبنان، وكذلك الأمر بالنسبة الى ارتفاع او انخفاض اسعار النفط عالمياً، لأن تلك المولدات بمعظمها تعمل على مادة الديزل اويل اي (المازوت) وعليه كلما ارتفعت أسعار المحروقات كلما زادت أسعار الإشتراكات الخاصة، بالإضافة الى الارباح التي يفرضها اصحاب المولدات الخاصة، الى أن وصلت الى حد لا يمكن للمواطن العادي أن يتحملة، وتحولت من حل للمشكلة الى أزمة منفاقة بفعل غياب الإجراءات العملية لمحاسبة المخلين بالتسعيرة.

ووفقاً لمشروع قانون موازنة العام ٢٠١٠، بلغت موازنة الطاقة والمياه ٧٣١,٨ مليار ليرة. ولم ينفذ اي شئ من خطة وزير الطاقة والمياه جبران باسيل الذي اقرها مجلس الوزراء في ٢٠١٠/٦/٢١، التي تهدف الى توفير طاقة بقوة ٢٧٩٥ ميغاواط، تضاف الى الطاقة المتوفرة حالياً ليصل المجموع الى ٤٠٠٠ ميغاواط في العام ٢٠١٤، والى ٥٠٠٠ ميغاواط في العام ٢٠١٥، والخطة ستكلف ٤,٨ مليار دولار على فترة ثلاث سنوات. وتعتمد الخطة على إنتاج الكهرباء من (الفيول) ثم إستبداله بالغاز والنفط من البحر قبالة الشاطئ اللبناني، فمن الممكن أن يوفر ذلك كلفة الطاقة والكمية اللازمة لإنتاج الكهرباء. وبالرغم من ذلك لم تسير الخطة كما يجب وتعسر تطبيق كامل الخطة المرسوم والمخطط لها حسب الجدول الزمني، بسبب العديد من العثرات والمشاكل.

### خامساً: المولدات الكهربائية وسياسة الأمر الواقع

ان اصحاب المولدات يستفيدون من الأزمة القائمة، خاصة نتيجة لغياب الرقابة وغياب التنظيم عن هذا القطاع، الأمر الذي قد فتح الباب واسعاً أمام اصحابها لإحتكار سوق بيع الكهرباء الخاصة، وأيضاً لوضع جدول أسعار يلائمهم كل حسب منطقته ونفوده، اذ أن لا قانون ولا قواعد تتحكم بقطاعهم، فيما المواطن يرزخ تحت وضع معيشي صعب، وعليه أن يتأقلم مع هذا الواقع ويدفع ما يتوجب عليه. والملفت انه ومع إرتفاع أسعار المازوت، يلجأ أصحاب المولدات الخاصة الى رفع التسعيرة منذ اللحظة الأولى، في حين أنه ومع الإنخفاض الملحوظ لسعر صحيفة المازوت، فإن أحداً منهم لا يحرك ساكناً، ما أثار موجة غضب عارمة في صفوف المواطنين، مما دفع بالمعنيين الى محاولة إيجاد الحلول التي ترضي الطرفين، فما معنى أن تصدر وزارة الطاقة تسعيرتها الشهرية، فيما صاحب المولد الخاص لا يلتزم بها. إن سعر الكيلوات ساعة الذي تنتجه مولدات الكهرباء الخاصة يباع للمواطن بأضعاف الثمن الذي تبيعه مؤسسة كهرباء لبنان، إضافة الى أن مئات الميغاواط التي تنتجها هذه المولدات خارجة عن نطاق الدولة وعن نطاق شركة كهرباء لبنان، وهي لا تدفع ضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة دخل، ولا توفر فرص عمل.... والسؤال هو ماذا تفعل وزارة الطاقة سوى تحديد أسعار الإشتراك فيما تغيب الرقابة عن التنفيذ؟ وما هو دور حماية المستهلك؟

رئيس إتحاد بلديات الفيحاء رئيس بلدية طرابلس د. نادر الغزال قال في هذا السياق: منذ حوالي السننتين ونحن نعقد جلسات مع اصحاب المولدات من أجل تنظيم هذه المهنة، ولا اخفي عن أحد بان التجاوب كان محدوداً، اليوم ومع إنخفاض أسعار

المازوت والمواد النفطية، كان لا بد من إتباع سياسة معينة لحماية المواطن المستهلك للطاقة عبر فرض تسعيرة موحدة ومخفضة، وإمكانية وضع العدادات التي من شأنها تنظيم عملية إستهلاك الفرد للطاقة. وأشار الغزال الى أن هناك فرقاً كبيراً بين بلدية طرابلس المسؤولة عن مناطق متعددة ومساحات كبيرة، وبين بلدية زغرنا والتي بإمكان رئيسها فرض ما يريد، كون الكل في الاقضية يعرفون بعضهم البعض، فأربعة مولدات كفيلة بتأمين البديل، أما في طرابلس فالأمر مختلف تماماً نظراً لمساحتها. انطلاقاً من ذلك كان لا بد من إعتماد صيغة رسمية ثابتة تحمي حقوق الجميع. فإنتقلنا من تعميم صادر عن محافظة الشمال ووزارة الطاقة ووزارة الداخلية، بغية الالتزام بالتسعيرة الرسمية الصادرة عن وزارة الإقتصاد، وإستخدام العدادات التي من شأنها حماية الطرفين، فضلاً عن إستيفاء الرسوم بعد انقضاء الشهر وليس الدفع مسبقاً، وهذا ما لم يقبله أصحاب المولدات. وختم الغزال بالقول أن على جميع البلديات التدخل لمراقبة التجاوزات التي يمكن أن تحصل من قبل أصحاب المولدات، إضافة الى فريق عمل من دائرة وزارة الإقتصاد، وما على المواطن سوى التبليغ عنها.

بدوره قال المسؤول عن المولدات التي تغذي باب الرمل: بالنسبة للأحياء الشعبية فإن الأمر يختلف كثيراً، كون إستخدام الطاقة أكبر بكثير نظراً لبقاء المواطن داخل هذه الأحياء بعكس المناطق الفخمة. لذلك هناك تفاوت بين منطقة وأخرى من حيث التسعيرة. وتابع يقول أن القضية ليست فقط تزويد الناس بالطاقة الكهربائية بل أن هناك أعمال الصيانة للمولد وما يمكن أن يطرأ عليه من أعطال نتيجة الضغط الحاصل عليه في المناطق الشعبية. البعض ينظر الى أصحاب المولدات وكأنهم تجار كبار أو ما يسمونه (مافيات المولدات) وهذا غير صحيح، نحن نعاني الأمرين كون الإشتراك لا يحيا على المازوت وحده، فهناك تعديات وسرقات وتضرر للشبكة وللمولد بشكل متواصل، تستلزم وجود عمال اضافيين للصيانة وبالتالي هناك مصاريف إضافية كثيرة وليست فقط محصورة بمادة المازوت، نحن لسنا ضد التنظيم كما يشاع عنا، بالعكس نتمنى تقديم الدعم لنا من قبل الدولة، حيث نلعب دوراً كبيراً في سد العجز الحاصل من قبلها، وبرأيي في ظل عجز الدولة يجب أن تلعب البلدية هذا الدور ولكن ليس كما هو حاصل الآن، بل يجب أن تأخذ برأي اصحاب المولدات وأن تسمع وجهة نظرهم.

من جهة أخرى قالت إحدى المواطنات "نحن نتحمل المزيد من الأعباء كوننا ندفع فواتير "مدوبلة" للكهرباء والمياه والهاتف، ونحن لا نستطيع فعل اي شئ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكننا العيش من دون كهرباء". وقالت أخرى "أصحاب المولدات لا

يهتمون بشأن المواطن، وبالطبع اليوم لن يقبلوا بأي تخفيض للتسعيرة بالرغم من أن سعر صحيفة المازوت قد إنخفض بشكل ملحوظ، هم لا يريدون سوى الربح دون الإلتفات لمعاناة المواطنين. نتمنى أن يكون هناك تنظيم للمولدات، بحيث تفرض الدولة تسعيرة موحدة ترتفع وتنخفض وفقاً لأسعار المازوت".

## سادساً: الخاتمة

تم استعراض المشاكل التي تعاني منها شركة كهرباء لبنان، وعدم قدرتها على تأمين الكهرباء ٢٤/٢٤، رغم أن الدولة تنفق سنوياً ملياراً ونصف المليار دولار على القطاع، حيث لم يلمس المواطن اي تحسن في التغذية بالتيار الكهربائي. وبحسب رأي الخبراء والمتخصصين في هذا المجال هناك إتجاهان حول الحل لمشكلة الكهرباء، الأول تتبناه الحكومة وتقضي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لإستثمار المشاريع في الكهرباء، والثاني الخصخصة، ويطالب أصحاب هذا الإتجاه بتطبيق قانون الخصخصة الذي اقر في العام ٢٠٠٢. والى حين تطبيق هذه الحلول تبقى المولدات الخاصة هي الحل المؤقت وعلى الدولة ان تعمل على تنظيم هذا القطاع المهم والذي يصيب جميع المواطنين بدون إستثناء.

إعداد : أحمد عيد

## مصادر:

- شادي نشابة، "مؤسسة كهرباء لبنان بين فسادها وإحتكار الخصخصة"، ٢٠١٢/٨.
- "مشكلة تقنين الكهرباء المزممة"، مجلة "البيان"، العدد ٣٧٠، ٢٠١٥/١/١٩.
- "مؤسسة كهرباء لبنان تعمل بالصدمة الكهربائية"، مجلة "الصيد".
- "مافيا مولدات الكهرباء"، جريدة "المستقبل"، ٢٠١٤/١٢/٥.